

لماذا الغضب من التقارب السعودي العراقي؟



العربي، فقط، وإنما شعب العراق وشبابه المنتفضون والشعوب الإيرانية المبتلاة بسلطة الملالي منذ أربعين عاما. السعودية هي الأكثر قدرة من بين العرب على معاونة العراقيين اقتصاديا في هذا الظرف العصيب الذي يمرّون به. ولا ضير في إن كان ذلك سيكون فاضحا للنظام الإيراني، ومساعدًا على تقليص نفوذه في بلاد الرافدين. لا يستغرب وصول قادة الأحزاب الشيعة الموالية لـطهران إلى هذه الدرجة في فضائح التخلي النهائي عن هموم العراقيين، ومنع أي محاولة عربية لمعاونتهم، والاهتمام بالسابق على رضا حكام طهران، الذين لا يسمحون لأي رئيس حكومة عراقية بفتح نافذة على المحيط العربي قد تعينه على مداواة جروح العراقيين والتخفيف من الظلم والجور الواقع عليهم، عملا بقرار الاوصياء في طهران تنفيذ عقوبة طويلة المدى بالعراق وعزل أهله وإذلالهم.

ثمانية أشهر من عمله ببغداد، وأصبح وزيراً للدولة مسؤولاً عن شؤون المنطقة. لكن مقاييس المهنية عند قادة هذه الأحزاب لا تنطبق على المندوب السامي الإيراني في العراق، إيرج مسجدي، الذي كان جنرالاً في الحرس الثوري الإيراني. ولا أحد منهم قادر على النطق بكلمة نقد على نشاطاته غير الدبلوماسية وجولته في مدن العراق ولقائه بمجاميع موالية لطهران. ما يقال عن صراع أيديولوجي سعودي إيراني، يرجع إلى أن نظام خميني يعتقد، استناداً إلى نظريته في ولاية الفقيه، أن الحكم في طهران هو مركز الولاية الإسلامية، وأن على جميع المسلمين الإنعاز لإمبراطورية فارس الجديدة، في تنفيذ مشروع تصدير الثورة القومية و"تفريسي" المنطقة العربية ابتداء من العراق. وخير من كشف أهداف هذا النظام ليست السعودية أو دول الخليج أو المغرب

السعودية المقترحة، إضافة إلى البعد السياسي والأيديولوجي لنظام طهران. ملف الاستفزازات ضد السعودية متواصل، قبل وبعد افتتاح السفارة السعودية ببغداد في ديسمبر عام 2015، وتعيين ناصر السبهان سفيرا للسعودية في العراق. فقد شن قادة الأحزاب الشيعة والمليشيات الموالية لطهران حملة تحريض شخصي ضده قبل وصوله لبغداد تحت ذرائع خلفيته المهنية العسكرية. شعور السبهان أنه في بلد عربي شقيق دفعه للتعاطي بانفتاح أكثر في الشأن العراقي، فدعا إلى ضرورة تقيد نشاطات المليشيات المسلحة المضرة. لتفسر تصريحاته من قبل ذات الفئات المعرضة بانها تدخل غير مسموح بالشأن العراقي. قاد إبراهيم الجعفري، وزير الخارجية في حينه، حملة قوية ضده دفعت حكومة السعودية إلى سجنه بعد

لو افترضنا جدلاً أن الهدف السعودي من وراء الاستثمار في العراق هو تطوير النفوذ الإيراني، فلماذا لا يدعو هؤلاء التلاميذ البررة وليهم المرشد الأعلى لإعطاء توجيهاته للاستثمار الإيراني في الصحراء العراقية، بدل النهب السريع للأموال العراقية "الكاش" عبر بيع العملة بالمرزاد اليومي ببغداد وتحويلها إلى طهران، وتصدير البضائع الرديئة، وإجبار الفلاحين العراقيين على التخلي عن إنتاجهم الزراعي، بسبب الهيمنة الإيرانية على سوق الغذاء في العراق. ما كان لاستفزاز السعودية بهجوم إعلامي منظم من قبل الأحزاب الموالية لطهران التي لا تترك مناسبة إلا وأثارت زوبعة من الأحقاد والكراهية لكي تبقى شعب العراق بكل طوائفه وقومياته أسير الهيمنة الإيرانية، أن تثار حوله مثل تلك الضجة لو كانت مافيات الفساد المرتبطة بهذه الأحزاب حصص في الاستثمارات

الأحزاب الشيعة ومليشياتها، لمنع من أي محاولة انفتاح على المحيط العربي، خصوصا مع السعودية. من الغرابة أن يشتكي رئيس الحكومة، إعلامياً، من حملات التشكيك الهادفة لتعطيل خطوات التقارب مع السعودية، وهو الممتلك لكافة الصلاحيات الدستورية، ويتذرع بتعدد الاستثمارات الخارجية، دون اهتمام أو قدرة من صاغ بيانته الإعلامي من الحديث عن أواصر الأخوة العربية بين بلدين شقيقين، لكنه بصورة غير مباشرة أقر وفضح تلك الحملات المسعورة التي تشن ضد مصالح العراق العليا. قبل الكاظمي، أثرت حول رئيس وزراء العراق الأسبق حيدر العبادي، وهو شيعي كان نائباً لرئيس حزب الدعوة ومحباً لإيران، ضجة بسبب زيارة إلى الرياض قام بها عام 2017، من نفس المجموعات الشيعة، فقط لأنه، وفي الحدود الدنيا لمسؤولياته كرئيس وزراء، توصل إلى قناة مفادها ضرورة انفتاح العراق على محيطه العربي، أولاً لمكانته التاريخية التي يحاولون قطع أواصرها، وثانياً للحاجة الماسة لدعم السعودية الغنية والمحبة لشعب العراق. في حينه تم تأسيس مجلس التنسيق السعودي العراقي، الذي لم تفعل نشاطاته حتى عام 2020، وعاقبت طهران العبادي على خطوته تلك بعدم التجديد له لولاية ثانية عام 2018. كما أثرت ذات الضجة على زيارة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر للرياض ولقائه بولي العهد السعودي.

يعتقد قادة الأحزاب في بغداد أنهم سيقنعون أنصارهم المواليين لهم، من المرتزقة والمنتفعين، بفكرة المؤامرة القائلة إن للسعودية أهدافاً إستراتيجية لتطويق النفوذ الإيراني في العراق، والاستحواذ على صحرائه الممتدة إلى حدود العراق مع الأردن والسعودية والكويت، وكان السعودية خالية من الصحراء. ووصل التخلف السياسي ذروته في محاولة إقناع السُّدج من السطاء من قبل قادة شيعة إيران في العراق بأن هدف السعودية نهب وتخريب المياه الجوفية في تلك الصحراء، عبر مشاريع استثمارية زراعية، فيصنف قيس الخزعلي، مسؤول مليشيا العصاب، الانتفاة العراقي السعودي بأنه "استعمار وليس استثماراً ويتزامن مع التطبيع مع إسرائيل".



د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

الحملة الإعلامية الشرسة ضد خطوات التقارب السعودي العراقي، التي قادها نوري المالكي رئيس حزب الدعوة إلى جانب مسؤولين آخرين، على خلفية اجتماعات مجلس التنسيق السعودي العراقي ببغداد أخيراً لا تثير الغرابة، بل عدم إثارته سيبدو أكثر ريباً، فتلك الخطوات إذا ما نفذت بحرص وإخلاص من قبل المسؤولين التنفيذيين في العراق وهذا أمر سيكون صعباً، فإنها ستساهم في جانبها الاقتصادي ببناء قواعد مهمة للتنمية وتوظف لإرساء مصالح العراق العليا.

لو افترضنا أن هدف السعودية من وراء الاستثمار في العراق هو تطبيق النفوذ الإيراني فلماذا لا يدعو وكلاء طهران وليهم المرشد للاستثمار في الصحراء العراقية بدلاً من نهب أموال العراق؟

فهل يمكن بعد هذا توقع ترحيب الأحزاب الشيعة ومليشياتها بأي خطوة حكومية مع الانشقاق العرب، وفي مقدمتهم السعودية ذات الثقل الاقتصادي المعروف: الترحيب يعني تخلياً واثقاً على وظيفة تلك الأحزاب المزوجة في نهب ثروات شعب العراق وقمعه بالسلاح، وتقديم خدمات الوكالة والعملية لنظام ولي الفقيه في طهران، وهذا الأمر مرفوض. يحاول مصطفى الكاظمي، في الميدان الاقتصادي، ضبط الوتيرة المتصاعدة لهيمنة الحرس الثوري "العراقي" وتغلغه في مفاصل النظام الاقتصادي وتفكيكه لصالح مافيات السرقعة، في وقت وصل فيه العجز المالي إلى درجة أقرت معها قوانين القروض لسد نفقات رواتب موظفي الحكومة. بينما يواجه الكاظمي حملة إعلامية منظمة من قادة

ما يجب على العراق مراعاته

طالما كانت ممدودة لبيروت، حتى في أحلك ظروفه خسر لبنان المنفذ التقليدي والتلقائي في أزماته، حتى أوشك أن يتحول إلى دولة فاشلة.

إيران اليوم في أضعف حالاتها نتيجة سياسة الضغط القسوي من قبل واشنطن عليها وانشغالها بالشأن الداخلي وإحباطاتها الاقتصادية والسياسية، وهذا يخفف من تركيزها على العراق ويمنح العراقيين مساحة للتحرك

مواجهة الفساد المستشري والضارب بجذوره في أعماق الحكومة العراقية مهمة لفعالية هذا الإقبال السعودي والعربي على الاستثمار في العراق، لأن تفشي الفساد يحبط هذه الجهود ويشل قدرتها على التأثير الإيجابي. وأخيراً لا يمكن أن يستمر الخليج العربي في تلقي مواقف سياسية وأمنية سلبية تنطلق من الأراضي العراقية دون أن يترك ذلك تأثيراً على طبيعة العلاقة واستمرار شبكة الدعم والاستثمار والانطباع الإيجابي، لا يعني ذلك نقل العراق إلى خاتمة التابع السياسي للعواصم الخليجية، ولكن المساعدة في تحقيق وصفة ناعمة وبدرجة أقل من الارتهاق للخارج هو أفضل طريق للخروج بالعراق من نفق التردد والشك والقلق.

الاستثمار الزراعي السعودي في العراق. المالكي وهو أحد أمناء الإرث الإيراني في بغداد لن يكون سعيداً بزيادة منسوب العلاقة بين العراق وجواره العربي، وفيما يبدو أنه محاولة لاستعادة حظوظه السياسية بمغازلة طهران، جدد التزامه بقواعد اللعبة على الطريقة الإيرانية بمهاجمة إسرائيل كلامياً، والتشديد على عدم حل مليشيات الحشد الشعبي، وأخيراً بالتقليل من قيمة التقارب مع السعودية. يعاني العراق بقسوة من الأعباء الاقتصادية، الأمر الذي هدد بإفلاس الحكومة وإفراغ خزينتها. وقدمت الانتفاضة الشعبية زخماً هائلاً لكف علاقة بلادها مع إيران. طهران هي الأخرى انطوت على مشكلاتها الداخلية ووهنها الاقتصادي والسياسي وضعف انخراطها في الشأن العراقي، إلا من وكلاء يحافظون على خطوطها الحمراء. الجوار الخليجي والعربي يرغب في تقديم العون في ظل هذه التركيبة المعقدة من الظروف، خاصة إذا لمست نوايا طبية وصداقة وجادة من أطراف الحكومة القائمة، وهذا ما انعكس على خطة الرياض الطموحة في تطوير علاقتها مع العراق عبر قنصية استثمارات تضم أكثر من ستة آلاف مشروع، بقيمة 100 مليار دولار. لكن، لن يحدث هذا بشيك مفتوح على بياض، وعلى العراق أن يعلم أن دول الخليج لن تقدم حبل نجاة لمناعه المالية والاقتصادية، دون أي التزامات سياسية. لدى العراق فرصة ألا يكرر نموذج لبنان في علاقته مع دول الخليج والمحيط العربي، الذي خسر صفقة الدولة بسبب تغلغل النفوذ الإيراني عبر وكلائه المخلصين، فانسحبت اليد التي

لكن الوكلاء المحليين والمليشيات التي وضعت لتبقى، تحمل خارطة عمل جاهزة لعرقله أي تقارب للعراق مع محيطه العربي، كما بدأ التشويش على روح العلاقات بين بغداد والرياض من المحسوبين على قطر، واندلعت حفلات تثقيب هذا التواصل بين الجانبين وتفعيل بنود التفاهم. وقال مصطفى الكاظمي قبل أيام، إن "هناك حملات تشكيك باي تقارب للعراق مع أي دولة، ترافقها شائعات تهدف لخلط الأوراق وتعطيل أي تفاهم يصب في صالح البلد". وفي الداخل هاجم رئيس الوزراء الأسبق للعراق نوري المالكي السعودية، وحرص على تعطيل

ضعف الظهير الشعبي والسياسي لأنه جاء دون قاعدة ينتمي إليها، لكن ما تغير داخل العراق منذ الانتفاضة الشعبية حقق له فرصة لإرتكاب بعض ما تعتبره طهران تجاوزاً على القواعد التي وضعتها لضمان بقاء العراق تحت نفوذها. عملية تحقيق الخروج الكامل للعراق من الارتهاق الخارجي عملية متكاملة، إذ تبدو إيران اليوم في أضعف حالاتها نتيجة سياسة الضغط القسوي عليها من واشنطن، انشغالها بشأنها الداخلي نتيجة إحباطاتها الاقتصادية والسياسية يخفف من تركيزها على العراق ويعطي مساحة وفرصة للتحرك بمنأى عن تأثيرها.

لإنجاح مساعي خروج العراق من قبضة النفوذ الإيراني. يحدث ذلك في ضوء حديث مسهب عن أدوار أكثر توسعاً ومحورية تبديها الرياض في المنطقة لترتيب ظروف مرتقبة في الشرق الأوسط تشهد حضوراً باهتاً للولايات المتحدة، وتقاومات ببنية وثنائية بين العواصم الإقليمية لضمان الاستقرار وإرساء قواعد وشكل الواقع الجديد بتوازنات مبتكرة وجريئة. الطريق أمام العراق طويل وشائك وملغوم بالتحديات لكنه غير مستحيل، يبدو الكاظمي مختلفاً تقريباً، وصفته "واشنطن بوست" بالصادق في إصلاحاته، وهو رغب ما يعانينه من



دعوة جديدة في العلاقة بين السعودية والعراق شهدتتها الأيام الماضية، شملت قمة جمعت بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، واجتماعات مجلس التنسيق المشترك بين البلدين للجنة السياسية والأمنية والعسكرية، ووضع خطة لتسريع فتح منفذ عرعر الحدودي، وتقديم الدعم للاقتتاح الملحقية التجارية للسعودية في بغداد.

تصريح ولي العهد السعودي عن طبيعة العلاقة بين البلدين ووجهة نظر الرياض لتطويرها، وفي وقت سابق تصريح لافت ومهم لنائب وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، بأنه يتطلع أن يعود العراق أحد أعمدة العرب قوياً ناهضاً. مؤشرات قوية على أن السعودية متفائلة ومتحمسة لعودة العراق إلى وضعه الطبيعي، وتشجيعه على الخروج من ارتهانه المؤذي والسلبى لأي أجدات خارجية إقليمية ودولية. ويبدو أن دوراً أميركياً مهماً يساعد في إنجاز العملية، وتفطنت العواطف التي يمكن أن تعرقل أي مجهود عربي وعراقي للتخفيف من وطأة ونفوذ التغلغل الإيراني، الذي وصل بالبلاد إلى طريق مسدود تماماً، ولعل زيارة الكاظمي إلى واشنطن في يوليو الماضي، والحديث الهاتفي الذي جمعه بالأمير محمد بن سلمان قبل سويغات من وصوله إلى الولايات المتحدة، يعطيان مؤشراً على درجة التفاهم والتواصل بين الأطراف الثلاثة

